

توظيف معيار (IAS 8) عند الإبلاغ عن الأحداث غير المتوقعة

أحمد زهير جادر^{1*}، أسماء مهدي حسين الهاشمي²، هوري محمد صالح طه البرزنجي³
^{1,2,3} قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية الادارية كوفة، جامعة الفرات الاوسط التقنية، العراق

Employing the Standard (IAS 8) when Reporting Unexpected Events

Ahmed Zuhair Jader^{1*}, Asmaa Mahdi Hussein Al-Hashemi², Hauri
Muhammad Salih Taha Al-Barzanji³

^{1,2,3} Department of Accounting Technologies, Administrative Technical
College, Kufa, Al-Furat Al-Awsat Technical University, Iraq

Corresponding author *	ahmed.jader@student.atu.edu.iq	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2022-12-08	تاريخ القبول: 2022-12-07	تاريخ الاستلام: 2022-11-17

المخلص

هدف هذا البحث إلى مساعدة الوحدات الاقتصادية في التعرف على سبل الإبلاغ عن الأحداث غير المتوقعة كجائحة (Covid_19) كدراسة حالة، على وفق معيار المحاسبة الدولي 8 بما يحقق صدق التمثيل للحدث الاقتصادي، وملائمة المعلومات للمستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، عبر تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية ثم الإبلاغ عن تلك التغييرات، وللوصول الى اهداف البحث جرى استخدام المنهج الوصفي للجانب النظري، عبر الاستفادة من افكار بعض الباحثين للاستفادة من دراساتهم وآرائهم عن ما توصلوا اليه من نتائج ذات صلة، اما الجانب العملي فاستخدم المنهج الاستقرائي والاستنباطي لجمع البيانات والمعلومات عن مصرف الاستثمار العراقي عينة الدراسة، من ثم تحليل البيانات للكشف عن تداعيات الجائحة واستنباط الافكار لوضع الحلول لمواجهتها والإبلاغ عنها على وفق IAS 8.

خلص هذا البحث إلى استنتاجات مفادها: وجود تداعيات للجائحة انعكست على البيانات المالية، مما يتطلب الإبلاغ عنها على وفق معيار IAS 8 مع تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية عند الحاجة لذلك، لمنح المعلومات المحاسبية مصداقية في تمثيل الأحداث الاقتصادية عند الاعتراف أو الإبلاغ، وملائمة المعلومات للمستخدمين عند اتخاذ القرارات المختلفة.

أما توصيات هذا البحث فتمثلت في: أهمية الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) على وفق معيار IAS 8، فعند اجراء تغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية بما يتناسب والواقع الاقتصادي، ينبغي القيام بتقييم دوري للوحدة لبيان قدرتها على الاستمرارية، عندما تواجه تلك الوحدة احداثاً غير متوقعة تستنزف أغلب مواردها، فضلاً عن ذلك اهمية النظر الى أية احداث لاحقة، عند توافر أدلة موضوعية تستدعي تغيير السياسات المحاسبية المطبقة، ومراجعة التقديرات المحاسبية الموضوعية بناءً على ظروف سابقة.

الكلمات المفتاحية: (COVID-19)، السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية، التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي 8

Abstract

The aim of this research is to assist economic units in identifying ways to report unexpected events such as a pandemic (Covid_19) as a case study, according to IAS 8, in order to achieve true representation of the economic event, and the appropriateness of information for users when making economic decisions, by changing accounting policies and estimates, and then reporting these changes, and to reach the objectives of the research, the descriptive approach was used for the theoretical side, by taking advantage of the ideas of some researchers to benefit from their studies and opinions on the relevant results they reached. As for the practical side, the inductive and deductive approach was used to collect data and information on the Iraqi Investment Bank as a sample Study, and then analyze the data to reveal the repercussions of the pandemic and elicit ideas to develop solutions to confront them and report them according to IAS 8.

This research concluded that there are repercussions of the pandemic that were reflected in the financial statements, which requires reporting according to the IAS 8 standard with changing accounting policies and estimates when needed, to give accounting information credibility in representing economic events when recognizing or reporting, and the appropriateness of information for users when make different decisions.

As for the recommendations of this research, it was represented in the importance of reporting a pandemic (Covid_19) according to the IAS 8. When making a change in accounting policies and estimates commensurate with the economic reality, a periodic evaluation of the unit might be done to demonstrate its ability to continue, when that unit faces unexpected events that deplete Most of its resources, in addition to that the importance of looking at any subsequent events, when there is objective evidence that calls for changing the applied accounting policies, and reviewing the accounting estimates based on previous circumstances.

Keywords: (COVID-19), accounting policies, accounting estimates, financial reporting, IAS 8

المقدمة:

تواجه الوحدات الاقتصادية احياناً احداثاً غير متوقعة تهدد استمراريتها، من تلك الاحداث جائحة (Covid-19) التي انعكست تداعياتها بصورة جلية على الاقتصاد في العالم، إذ تسببت بتعطيل عجلة الحياة في العديد من دول العالم على القطاعات الاقتصادية المختلفة من صناعة، زراعة، سياحة، نقل أو غيرها، لتنعكس على الوحدات الاقتصادية مما تسبب بتهديد قدرتها على الاستمرارية، الأمر الذي تطلب الاستعداد الكافي لمواجهة مختلف الظروف غير المتوقعة، بلغت الاصابات التراكمية المؤكدة لغاية سنة 2022 أكثر من خمسمائة مليون إصابة.

المبحث الاول: منهج الدراسة ودراسات سابقة
المطلب الاول: منهج الدراسة

1. مشكلة الدراسة

إن تداعيات (Covid_19) فرضت قيوداً أو محددات على الوحدات الاقتصادية، فنتج عن ذلك تساؤلات حول إمكان استمرارها بسبب توقف نشاطها أو تراجع اداءها المالي، بسبب الاوضاع الاقتصادية من توقف بعض الانشطة أو حدوث التراجع في الاداء المالي الناجم عن تداعيات الجائحة، مما يتطلب من الادارة مراجعة سياساتها المحاسبية وتقديراتها، ثم الابلاغ عن التغييرات الحاصلة في بياناتها المالية للفترة المالية أو للفترة السابقة أو اللاحقة، الذي انعكس على جودة المعلومات المعروضة في البيانات المالية، لكل ما يهم المستخدمين من سلامة الموقف المالي للوحدة الاقتصادية. بذلك تبرز تساؤلات عدة تصاغ على وفق النقاط في أدناه:

أ. هل تسببت جائحة (Covid_19) بتقييد عمل الوحدات او تحديد نشاطها، مما هدد من قدرتها على الاستمرار، عبر تراجع مركزها المالي او انخفاض اداءها المالي بشكل لم يسبق حدوثه سابقاً؟
ب. هل تسببت الجائحة بتغيير السياسات المطبقة أو التقديرات لبعض البنود المالية على وفق متطلبات معيار 8 IAS؟

ت. هل هنالك حاجة للإبلاغ عن الجائحة لأكثر من فترة مالية، سواء بالرجوع للفترة السابقة او الاستمرار للفترة اللاحقة في حالة استمرارها مستقبلاً، فيما يخص نفس البنود او لبنود اخرى خضعت بنفس المقدار وفقاً لمعيار 8 IAS؟

2. اهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة من ترشيد الادارة عند الابلاغ عن الظروف غير المتوقعة، حول ما يحدث من ذلك الابلاغ من حاجة لتغيير سياساتها وتقديراتها بما يتوافق والحدث الاقتصادي الناشئ، الامر الذي يستدعي اجراء التغييرات وفق معيار المحاسبة الدولي 8 في منح الادارة مساحة مناسبة عند وضع السياسات والتقديرات الهامة ذات الصلة، من ثم يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالآتي:

- بيان المعالجات المحاسبية الافضل بدل ما هو مطبق لما من شأنه مواجهة القيود او المحددات وفقاً لمعيار 8 IAS، بما يضمن للوحدات الاقتصادية استمرارها في ظل وجود ازمة صحية مجهولة المعالم.
- مناقشة أهمية الابلاغ عن البنود التي خضعت للتغييرات بشكل اكبر من بنود اخرى ذات اهمية اقل، بسبب تداعيات الجائحة وفقاً لمعيار 8 IAS.
- جدوى الابلاغ عن فترات اخرى ماضية او مستقبلية امام المستخدمين، لجعلهم يدركون فائدة ممارسة سياسات محاسبية بديلة لنفس البنود او لبنود اخرى، في حالة استمرار الجائحة وفقاً لـ 8 IAS.

3. أهداف الدراسة

يمكن توضيح الأهداف، التي ستحققها هذه الدراسة بما مبيّن في أدناه:

- كشف ما فرضته الجائحة من قيود او محددات ومعالجتها على وفق متطلبات معيار 8 IAS.
- توضيح كيفية الابلاغ عن بعض البنود في البيانات المالية التي خضعت للجائحة بعد ما تغيرت السياسات والتقديرات المحاسبية المطبقة، في محاولة الادارة تجاوز تداعيات الجائحة واستمرارية الوحدة الاقتصادية في ظل شحة مواردها، من ثم كسب ثقة المستخدمين في التمثيل الصادق للحدث وملائمة تلك البيانات المالية لتوقعاتهم.

- بيان جدوى الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) بالرجوع للمدة السابقة، مع نفعية استمرار الإبلاغ للفترة اللاحقة للبنود نفسها أو لبنود أخرى تغيرت في حالة استمرار الجائحة على وفق معيار IAS 8.

4. فرضيات الدراسة

الفرضية يحاول من خلالها الباحث التحقق من صحة فكرة حول مشكلة ما تحتاج لتفسير وحل، بالإمكان وضع اشتقاقات وفرضيات تناقش اجزاء المشكلة، من ثم صياغة الفرضية الآتية:

- فرضية العدم: الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) وفقاً لمعيار IAS 8 ليس له تغيير على طبيعة المعلومات في البيانات المالية.

بذلك يجري وضع فرضيات تصاغ كالآتي:

أ. الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) وفقاً لمعيار IAS 8، لا يتطلب اجراء تغييرات في السياسات المحاسبية لملائمة الحدث الاقتصادي غير المتوقع.

ب. الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) وفقاً لمعيار IAS 8، لا يتطلب اجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية بما يتناسب والظروف الاقتصادية غير المتوقعة.

ت. الإبلاغ عن جائحة (Covid_19) وفقاً لمعيار IAS 8 لفترات ماضية او لاحقة في حالة استمرار الجائحة، لا يتطلب اجراء تغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية بما يتناسب وطبيعة الظرف الاقتصادي.

5. مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية التي تطبق المعايير الدولية، فقد انعكست تداعيات جائحة (Covid_19) على الاقتصاد عموماً، وعلى قطاع المصارف خصوصاً.

عينة الدراسة: مصرف الاستثمار العراقي والمدرج في سوق العراق للأوراق المالية.

7. منهج الدراسة

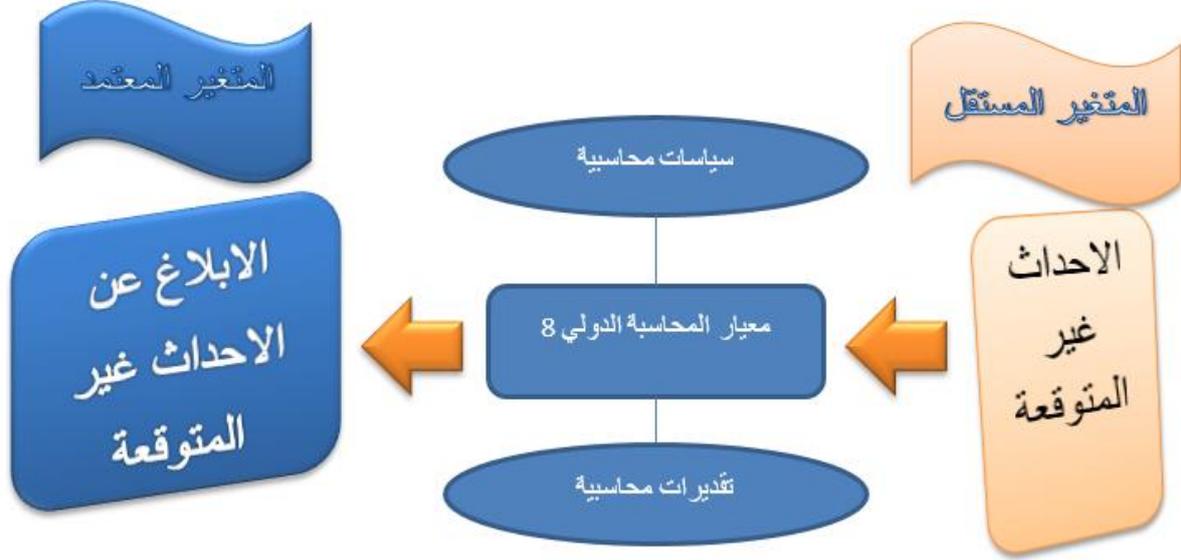
استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي كالتالي:

1. المنهج الوصفي: اعتمد الباحث لبناء الجانب النظري في الدراسة على المنهج الوصفي، عبر وصف المشكلة من خلال معرفة دراسات عدد من الباحثين ونتائجهم التي وصلوا اليها، من ثم صياغة الأفكار والآراء عما ينبغي القيام به، وزيارة بعض المواقع الاجنبية للحصول على بيانات ومعلومات تعزز تلك الافكار، إضافة إلى قراءة عدد من رسائل الماجستير والاطروحات المحلية والاجنبية، والاطلاع على المقالات ودراسة البحوث للاستفادة منها لرفد الرسالة بالتجارب الاخرى.

2. المنهج الاستقرائي والاستنباطي: استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لجمع البيانات عن العينة محل الدراسة، عبر تحصيل البيانات المالية للمصرف عينة الدراسة واجراء الزيارات الميدانية، عبر توجيه اسئلة مباشرة الى ادارة المصرف، للوقوف على بعض الوقائع عن التصرفات المالية، ثم اجراء تحليل للبيانات المالية لمقارنة قيم البنود ما بين الفترات المالية، من ثم الانتقال من الاجزاء للتعميم عند التطبيق من خلال وضع قواعد عامة ثم استنباط الافكار لدعم تلك المقارنات للبنود، للوصول اخيراً الى استنتاجات وتوصيات عن نتائج الدراسة.

8. نموذج الدراسة

الشكل في أدناه يبين متغيري الدراسة أحدهما الإحداث غير المتوقعة والمتمثلة بجائحة (Covid_19) كمتغير مستقل، المتغير الآخر يتمثل بالإبلاغ عن تلك الاحداث غير المتوقعة على وفق معيار IAS 8 كمتغير معتمد، إذ يعد معيار IAS 8 دليل عمل، يستخدم للإيفاء بمتطلبات الإبلاغ عن الجائحة.



شكل (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة

الشكل: اعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

يجري التطرق لبعض من الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة والتي تناولت حدث الجائحة.

1. بحث: McKibbin, W. & Fernando, R. (2020) "The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios". ورقة بحثية مقدمة إلى ورقة بحثية مقدمة إلى جامعة استراليا الوطنية.

تسعى الدراسة لتحديد الكلفة الاقتصادية العالمية المحتملة لـ COVID-19 في ظل سيناريوهات محتملة مختلفة، من خلال تقديم إرشادات لمستخدمي السياسات فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية، عبر استخدام المنهج التقليدي-تقديري.

وكان من اهم النتائج ذات الصلة التي جرى التوصل اليها تشير النتائج إلى أن الكلفة يمكن ان تتصاعد بسرعة، على الامد القصير تحتاج البنوك إلى النظر إلى الاقتصاد وتعرضه للتوقف في العمل بسبب استمرار تفشي الجائحة.

اما اهم التوصيات فتمثلت في ان هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في الصحة العامة، أن التكاليف المحتملة التي يمكن تجنبها تكون من خلال التعاون العالمي في الاستثمار في الصحة العامة.

2. دراسة موالدي، (2020) نور الدين نذير، "أثر السياسات المحاسبية والتقديرات على ربحية البنوك السورية الخاصة (دراسة تحليلية)". رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة دمشق- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

سعت الى بيان أهم السياسات ونفعيتها، التي تنعكس على ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيان اهم التقديرات ونفعيتها التي تنعكس على ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

اما اهم ما توصلت اليه الدراسة: يوجد انعكاس على ربحية المصارف الخاصة من خلال القيام بتغيير السياسات المحاسبية، عدم انعكاس العوامل على ربحية المصارف بسبب اعتمادها على القسط الثابت للاندثار، كما يوجد انعكاس اقل للتقديرات على ربحية المصارف الخاصة من خلال نجاح المشرع السوري بسن تشريعات أو قرارات، من شأنها تخفيف تقديرات مخصصات تدني قيمة التسهيلات الائتمانية.

واوصت الدراسة: ينبغي قيام المشرع السوري بتطبيق قرارات تستهدف توحيد السياسات أو التقديرات المحاسبية المستخدمة في الظروف المشابهة عند إعداد البيانات المالية للمصارف، بغية الحصول على معلومات أكثر اتساقاً أو شفافية.

3. بحث المالكي، (2020)، "معتز كاظم،" دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)". بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية.

هدف البحث الى بيان آليات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية قابلة للتوحيد مع مثيلاتها الدولية، وأثرها على تشجيع الاستثمار باستخدام المنهج الاستطلاعي- التحليلي، وذلك على مصرف سومر التجاري ش. م. خ. ومصرف الاستثمار العراقي ش. م. خ.

واستنتج البحث الى ان المصارف تواجه العديد من العقبات في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في البيانات، إذ يزيد تطبيق المعايير الدولية من جودة المعلومات، بالتالي يزيد من وضوحها وشفافيتها امام المستخدمين ثم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كما اوصى البحث بأهمية تطبيق المعايير الدولية لما فيها من زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، إذ ينبغي على الحكومة تذليل القيود والمحددات التي تواجه المصارف عند الإفصاح عن معلوماتها. بذلك يمكن بيان ما تميز به هذا البحث عما سبقه من دراسات بالآتي:

1. امكانية معالجة القيود وتجاوز المحددات المفروضة من جائحة (Covid_19) على الوحدات الاقتصادية تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 لضمان استمرارها.

2. تقديم معيار إرشادي لعمل الوحدات في تطبيق سياسات ووضع تقديرات بأرقام مقبولة ومعقولة، في سبيل مواجهة تداعيات جائحة (Covid_19) على وفق معيار IAS 8، لكي تتوافر معلومات محاسبية تمثل الواقع الاقتصادي فضلاً عن ملائمتها للمستخدم عند اتخاذ القرار، ومن ثم زيادة ثقة المستخدم وعدم تضليله في المعلومات المقدمة له.

3. اعطاء صورة للمستخدم عن أداء الوحدة لتصحيح التوقعات عن النتائج المالي للفترة المنتهية، فضلاً عن ذلك تصحيح توقعات الفترة المستقبلية مما يجعل المعلومات قابلة للمقارنة.

4. أهمية عدم اخفاء أي بيانات أو معلومات، لا تُعرض بداعي عدم أهميتها أو عدم نفعيتها، ترد في البيانات المالية من شأنها تصويب رأي المستخدمين عند اتخاذ القرارات المختلفة.

المبحث الثاني: الإبلاغ المالي

المطلب الاول: تعريف الإبلاغ ومبرراته ونطاق التطبيق

1. تعريف الإبلاغ المالي

يعد الإبلاغ عن الاحداث الاقتصادية وسيلة لإيصال المعلومات عن الوحدة للمستخدمين، على أن تكون المعلومات ذات مصداقية في تمثيل الاحداث الاقتصادية من خلال امكانية التحقق كأحد الخواص النوعية للمعلومات، فضلاً عن ملائمتها لمتخذ القرار (Wu & Zhang, 2017: 5)، وجد (الحاج، 2020: 15) أهمية إيصال المعلومات للمستخدمين، فالبيان هو مصدر المعلومات التي من خلاله يُقيم المستخدمين الوحدة، مما يتطلب أن تكون تلك المعلومات المقدمة مفيدة للغرض المقصود منها، على الإدارة بذل المستطاع لتلبية احتياجات المستخدمين (جراح و الطويهر، 2021: 90) ، تكمن فائدتها في تمثيل الحدث الاقتصادي وملائمتها للمستخدمين (حسن و يعقوب، 2019: 7).

يقصد بالإبلاغ المالي الاعلان عن كافة المعلومات المهمة عن الوحدة الاقتصادية التي تساعد المستخدمين في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلاً عن إعطاء صورة للمستخدمين عن قدرة الوحدة على الاستمرار. (النجار، 2021: 31).

ويمكن ان تعرف ايضاً انها مهمة تؤدي بتزويد معلومات عن الوحدة الاقتصادية تهم الاطراف ذات العلاقة، الذين لهم مصلحة مما تحققه تلك الوحدة من مكاسب لهم فيها منافع ويسعون للحصول على تلك المنافع. (النجار ومكي، 2020: 205).

2. مبررات الإبلاغ المالي

من المسوغات التي دعت إلى الإبلاغ: (البلداوي وخلف، 2018: 2) و (العادلي، 2017: 435).

- نتيجة لتوجه اغلب الدول اليوم إلى تبني معايير موحدة ذات لغة عالمية، تتيح للمستخدم الاجنبي خارج حدود البلد بالاطلاع على الانشطة الاقتصادية للوحدة، مما ينشط الاستثمار الاجنبي لتكوين مصادر اخرى للتمويل.
- معايير الإبلاغ تولد تقارب في الرؤى أو الافكار بين دول العالم، فهي تشجع المستثمرين أو المقرضين بتوجيه أموالهم نحو الوحدات الاقتصادية.
- زيادة جودة المعلومات عبر زيادة مستوى الشفافية في البيانات المالية المبلغ عنها.
- زيادة تمكين المستخدمين من إجراء المقارنة بين البيانات المالية للوحدات، مما يسمح لهم بتصويب القرارات الاقتصادية.
- فسح المجال أمام السوق المحلي للانخراط في الاسواق العالمية، من خلال جلب المستثمر الاجنبي مما يؤدي إلى زيادة الاموال الواردة للاستثمار.

إن المعايير الدولية تركز على المبادئ العامة أكثر من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، مما يجعل مجموعة عمل المعايير أسهل في الفهم من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، تغطي IFRSs موضوعات (عرض البيانات المالية، تحقق الإيرادات، استحقاقات الموظفين، تكاليف الاقتراض، ضرائب الدخل، استثمار في شركات زميلة، الاختبارات، أصول طويلة الاجل، الأصول غير الملموسة، الإيجارات، خطط مزايا التقاعد، دمج الأعمال، أسعار صرف العملات الأجنبية، الأحداث اللاحقة والمحاسبة الخاصة بالصناعة مثل الموارد المعدنية والزراعة). (Accounting Tools, 2022: 1-2).

3. نطاق الإبلاغ المالي

إن الإبلاغ المالي يتضمن متطلبات الاعتراف¹ ثم القياس ثم الافصاح عن المعاملات او الأحداث في البيانات المالية، فهو يشمل الوحدات ذات الطابع الربحي التي تعمل في الأنشطة التجارية والصناعية، كما هو الحال في المصارف وشركات التصنيع والتجارية وغيرها، أيضاً يشمل الوحدات ذات الطابع غير الربحي، فالبيانات ستخضع لمعايير الإبلاغ للمرة الاولى حتى لو قامت الوحدات سابقاً بالالتزام بالمعايير بدون إعلان ذلك صراحة في بياناتها، فضلاً عن تطبيقها على الوحدات غير المطبقة للمعايير (الغرباوي، 2020: 152)، في حين وفي دراسة (Pinello et al., 2020: 25) يمكن أن تؤدي الاختلافات بين الوحدات الاقتصادية بكل بلد إلى تغير قيمة الكشف عن المعلومات في بعض البلدان مقارنة ببلدان اخرى، بمعنى ان تكون للمعلومات قيمة اكبر للمستخدمين منها في بلد آخر بحسب طبيعة الإبلاغ، لذا عند التوجه لتطبيق المعايير ينبغي تطبيقها بالكامل، ليس تطبيق معيار دون آخر (SOCPA، 2018: 9).

نستنتج مما سبق أن الإبلاغ المالي مطلوب من قبل الوحدات، التي تمارس الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت ربحية أم خدمية، فالإبلاغ يختلف من دولة الى أخرى بحسب بيئة العمل لتلك الدول، يكون محكوم بالظروف الاقتصادية والقانونية وأعراف ذلك البلد.

المبحث الثالث: الازمات او الاحداث غير المتوقعة وانواعها

¹ من شروط الاعتراف: ان البند يحقق منافع اقتصادية وللبند قيمة يمكن قياسها بدرجة موثوقة. (هاريسون وآخرون، 2018: 22).

المطلب الاول: الازمات او الاحداث غير المتوقعة

1. مفهوم الازمات او الاحداث غير المتوقعة

تعاني الوحدات الاقتصادية في ظل الازمات من مخاطر الافلاس ومخاطر انخفاض السيولة وفقدان مواردها الاقتصادية، الامر الذي يتطلب من الادارة مراجعة قدرتها على الاستمرارية في ظل هذه الاحداث، كما هو الحال في حدث جائحة (Covid_19) التي كانت لها تداعيات انعكست على الاقتصاد العالمي والمحلي دون استثناء. (احمد، 2022: 199).

ويمكن بيان المقصود بالاحداث غير المتوقعة بأنها صدمة غير متوقعة ترتب عليها تداعيات معينة من اختلال مفاجئ غير مدروس في التوازن، تعاني منها الدول سواء كان ذلك داخلها أم خارجها، بحسب ارتباطاتها المالية والتجارية مع الدول الاخرى. (ذنون، 2018: 65).

وفي مفهوم آخر بأنها حدث غير ايجابي غير ممكن تفاديه مهما كانت الخطط الموضوعية من الوحدة لتلافي ذلك، الذي يسبب الضرر الجزئي لها او ايقافها. (خضير، 2021: 7).

المطلب الثاني: انواع الازمات

ويوجد هناك نوعان للازمات تتلخص بالآتي: (ابو عرقوب، 2020: 557).

أ. **أزمات طبيعية** على سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والامراض أو غيرها.

ب. **أزمات من صنع الانسان** على سبيل المثال لا الحصر سوء الادارة الذي يتسبب بحدوث أزمات اقتصادية والاعمال الارهابية والثورات والاحتجاجات أو غيرها.

فقد تسببت الازمات بحدوث تغييرات كبيرة في الاقتصاد العالمي من ناحية الإيرادات المفقودة او تعطل سلاسل التوريد او غيرها، أعلنت الحكومات المختلفة عن تدابير لتقديم المساعدة للقطاعات المختلفة (EY, 2021: 2) لكن أمام المساعدات الحكومية توجد قيود، هي على سبيل المثال لا الحصر: (الباز وآخرون، 2020: 3-4).

- تقيد الاجراءات المعقدة من تقديم المساعدات للوحدات الاقتصادية، من ثم ضعف وصول الموارد مما ينعكس بطبيعة الحال على قدرتها على الاستمرارية.
- الافتقار لجهات تضع خطط موحدة لتوجيه المساعدة للوحدات الأكثر حاجة ينعكس على تقديم المساعدة عند الحاجة.

المبحث الرابع: معيار المحاسبة الدولي 8

1. نبذة تاريخية عن معيار IAS 8

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في سنة 1976 بإعداد (مسودة العرض...) من معيار 8، ليصدر المعيار سنة 1978 بعنوان (البنود غير العادية...)، تلاه عدد من الاصدارات خلال الفترة (من 1992 الى 1995)، من ثم قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB اجراء التعديلات من سنة 2003، وفي سنة 2001 صدر المعيار 8 بعنوان (صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الأساسية، التغييرات في السياسات المحاسبية)، بدل المعيار في سنة 1993 ليصبح جاهز للتطبيق سنة 2005، واخيراً تحديث سنة 2021 حول توضيح تعريف التقديرات المحاسبية لتوضيح المقصود بها، واخيراً وليس آخراً تحديث عام 2023 لتطبيق التوضيح المعد عن تعريف التقديرات. (IFRSs).

2. مبررات اصدار المعيار واهداف تطبيقه

أ. مبررات اصدار المعيار واهدافه ومضامينه

إن مسوغات إصدار هذا المعيار تكمن في: (Kieso et al., 2020: 2021-2023).

1. تجد الوحدات صعوبة في الحفاظ على قابلية المقارنة او الاتساق بسبب التغييرات العديدة في السياسات المحاسبية التي يعتمدها المجلس، لذلك جاء المعيار للحفاظ على التناسق في تطبيق السياسات عبر الفترات المالية.
2. استمرار المجلس في محاولته تحسين البيانات المالية مع تغير الظروف في العالم المالي، لما يطرأ من تغيرات على أنشطة الوحدات عند إجراء التغييرات المحاسبية، تكيفاً مع الاحداث الاقتصادية فضلاً عن التحديات في التنفيذ ذات الصلة.
3. عندما تقوم الوحدات الاقتصادية بإعادة صياغة في بياناتها المالية، مما يتطلب إصدار معيار ينظم عمليات اعادة الصياغة بشكل مادي ومنطقي، فهذا المعيار دليل للوحدة لكيفية إعادة الصياغة.
4. لا يزال مستخدمو البيانات المالية بحاجة إلى معلومات محاسبية عالية الجودة²، فالمعلومات لن تكتسب الجودة العالية بدون تنظيم أو دليل يجري الرجوع إليه.

ب. اهداف تطبيق المعيار IAS 8

- إن من الاهداف التي لأجلها شرع معيار IAS 8 هي: (IAS 8-A1060).
- ❖ لغرض تحديد معيار اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، فضلاً عن ذلك ايجاد المعالجة للمشاكل الناشئة عن ممارسة الوحدة لنشاطها الاقتصادي، مما ينتج عن ذلك التحديد تعزيز ملاءمة وموثوقية البيانات المالية، إمكانية مقارنة تلك البيانات مع بيانات الوحدات الاخرى المماثلة عبر بيان السياسة المناسبة للاعتراف ثم الابلاغ.
 - ❖ متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية باستثناء المتعلق بالتغييرات في السياسات المحاسبية والمبينة في بعض من فقرات معيار IAS 1.

ت. مضامين المعيار IAS 8

يمكن دراسة معيار IAS 8 على وفق المحاور المبينة في الشكل (2).



شكل (2) مضامين معيار IAS 8

الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على معيار IAS 8.

المبحث الخامس: القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية المطلب الاول: نبذة عن القطاع المصرفي

خلال الفترة (من 1992 الى 2003) كان هناك سوق يسمى (سوق بغداد للأوراق المالية) تأسس على وفق القانون المرقم 24 لسنة 1991، كان سوق حكومي استطاع في حينها إدراج (113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة، أُغلق هذا السوق بقرار من مجلس إدارته في 2003/3/19.

² عالية الجودة: تشير الجودة إلى مقدار ما تتضمنه من مصداقية في المعلومات الواردة في البيانات المالية، بذلك ينبغي ان تكون خالية من التشويه او التضليل. (Alasbahi & P.Yadapadithaya, 2021: 191).

بعد ذلك تأسس سوق العراق للأوراق المالية في حزيران 2004 ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهي هيئة مستقلة جرى تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات، منذ نشأة سوق تطور القطاع المصرفي الخاص، إذ وصل العدد سنة 2020 الى 46 مصرفاً، يعرض الشكل (3) تقسيم المصارف على ثلاثة أنواع ما بين مدرجة ومشطوبة وأخرى سحبت.



الشكل (3) المصارف التجارية المدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية.

الشكل: إعداد الباحث بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية. يظهر في الشكل (3) المصارف المدرجة في سوق العراق مصنفة الى (22) مصرفاً اسلامياً و (24) مصرفاً خاصاً، بينما عدد المصارف التي توقفت بلغت (4) ما بين مصارف اسلامية عدد (3) وواحد خاص وشطب واحد، إذ انطلقت عملية تطوير القطاع المصرفي العراقي، للوصول إلى مصاف المصارف العالمية، فاتخذت السلطة عدة اجراءات لتعزيز القطاع المصرفي العراقي وتحسين بيئة المنافسة وجذب المصارف العربية والأجنبية، وبدا ذلك واضحاً من خلال تطبيق المعايير الدولية ابتداءً من سنة 2017 صعوداً، فضلاً عن المعايير المحلية وتوجيهات البنك المركزي لما لها من دور كبير في بيئة المنافسة العالمية.

منح البنك المركزي العراقي عدد من المصارف العربية والأجنبية رخص عمل لممارسة الانشطة المصرفية في العراق، مما زاد من عددها بشكل كبير لاسيما خلال الفترة (من 2014 إلى 2020) بمقدار (14) مصرفاً اسلامياً، وعملت مصارف عربية أخرى على الدخول كمساهمين مع مصارف محلية، إلا أنه وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الخاصة في العراق، لا يزال حجمها ونشاطها محدودين مقارنة مع المصارف الحكومية.

المطلب الثاني: مصرف الاستثمار العراقي- سوق العراق للأوراق المالية (عينة الدراسة)
من خلال الجدول التالي يمكن إعطاء نبذة عن المصرف محل الدراسة، من تاريخ تأسيسه، نوعه، رأس ماله في تاريخ الإدراج، رمزه في السوق، آخر البيانات المصدقة من قبل مراقب حسابات مستقل.

الجدول (1) الوحدة الاقتصادية عينة البحث

1	التفاصيل
مصرف الاستثمار العراقي	اسم الكيان
خاص	نوع القطاع
1993/07/13	تاريخ التأسيس
2004/06/15	الإدراج في السوق
BIBI	رمز الكيان في السوق
100,000,000 مليون دينار	رأس المال عند التأسيس
5,760,000,000 مليار دينار	رأس المال عند الإدراج
250,000,000,000 مليار دينار	رأس المال الحالي
السنة المالية 2021	آخر كشوفات مالية مصادق عليها

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على هيئة الأوراق المالية.

1. الاصول

أ. بند نقدية في خزائن المصرف وارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية
التالي الجدول (2) يمثل مقدار التغيير الحاصل على هذا البند خلال السنوات (من 2017 إلى 2021)، وإن الجدول (4) يتضمن الحسابات تحليلية لهذا البند.

الجدول (2) نقدية في خزائن المصرف وارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية، مليار دينار.

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	نسبة التغيير
2017	385,847,443,429	2018	355,093,483,003	-7.97%
2018	355,093,483,003	2019	303,545,298,378	-14.52%
2019	303,545,298,378	2020	357,700,691,777	17.84%

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

يتبين من خلال الجدول (2) وجود ارتفاع في حجم النقد لسنة 2020 بنسبة 17.84% مقارنة بالسنوات الأخرى، في إشارة إلى وجود حدث ما قد انعكس على البند ويمكن بيان أسباب هذا التغيير من خلال الجدول (4)، يتبين وجود تغييرات في قيم بعض الحسابات التحليلية لبند النقدية، للحصول على عوائد دورية من تلك الأموال للمحافظة على القدرة النقدية للفترة اللاحقة، مع الاستمرار بإمكانية اطفاء الالتزامات المختلفة التي تنشأ عن أنشطة أخرى، في حين أن هناك حسابات أخرى لم تتغير قيمها على الرغم من الجائحة.

أ. القياس

نظراً لأن معيار IFRS 2 يعطي بديل للاعتراف بدفع مستحقات الموظفين اثناء (Covid_19)، عبر منحهم الاسهم بدل استخدام الاصول كالنقدية فإن ذلك يعد تغييراً في السياسة المحاسبية، إذ يوضح الجدول (4) الوفرة في حال تطبيق المعيار بعد الربط مع الجدول (3)، إذ يجري قياس مبلغ الاسهم المطلوب منحها عبر احتساب أعداد الموظفين المحالين للتقاعد، لأي سبب كان في مقدار التعويضات المطلوب انفاقها، للاعتراف بتلك الأسهم كالتزام يستحق الدفع عند المطالبة ثم الاعتراف بها مصروف عند تكديدها، يمكن تقدير الاعداد للذين يحالون للتقاعد للفترة القادمة ان استمرت الجائحة، بعد النظر إلى الفترات السابقة مع تحكيم خبرات الادارة في هذا المجال لتسيير أمور المصرف، في حال تسخير التكنولوجيا لتقديم الخدمات كمحاولة لترشيد الرواتب والاجور، لما من شأنه ضمان استمرارية المصرف للفترة القادمة وتصويب توقعات المستخدمين عن حجم التدفقات الخارجة لسد الالتزامات.

الجدول (3) مقترح قياس تعويضات الموظفين باستخدام معيار IFRS 2، مليار دينار.

المبلغ	التفاصيل
2,172,049,206	حساب الرواتب والاجور
1,086,024,603	تطبيق IFRS 2 مقترح دفع 50% اسهم
357,700,691,777	التغيرات في النقدية بعد التعديل
358,786,716,380	التغيرات في النقدية قبل التعديل

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

ب. الإفصاح

أما بالنسبة لمقترح الابلاغ المالي يكون من خلال ادراج الجدول (3) مع الإفصاح في مقدمة البيانات المالية، إضافة إلى ذلك يمكن استخدام رسومات مختلفة لإفصاح أفضل إن رأيت الإدارة من خلال ذلك تفصح عن معلومات توضيحية أكثر، أما مقترح التعليق على الإفصاح كالتالي:

نتيجة استخدام معيار IFRS 2 لدفع تعويضات الموظفين على أساس الأسهم، بعد ما تسببت الجائحة بفقدان كبير للنقدية، تحققت وفرة مالية تجاوزن سقف (1,086) دينار لسنة 2020، مع مقابلة تلك الوفرة الاعتراف بتخفيض حساب الرواتب والاجور، الاعتراف بالتزام تعويضات الموظفين على اساس الاسهم. (انتهى المقترح).

وبالنسبة للجدول التالي يكون مقترح الابلاغ المالي، عبر الإفصاح ضمن الايضاحات بعد بيان البند الفرعي كالتالي:

الجدول (4) نقدية في خزائن المصرف وارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية، مليار دينار.

نسبة تغيير	مقدار التغيير	المبلغ	السنة	الحساب التحليلي
**	سنة اساس	17,890,173,656	2017	نقد في الخزينة - عملات اجنبية
-3.96%	-707,872,843	17,182,300,813	2018	
-4.04%	-694,141,661	16,488,159,152	2019	
290.42%	47,884,865,140	64,373,024,292	2020	
-88.48%	-56,959,192,105	7,413,832,187	2021	
**	سنة اساس	0	2017	نقد في الصراف الالي
0%	15,230,000	15,230,000	2018	
356.10%	54,234,500	69,464,500	2019	

374.34%	260,030,500	329,495,000	2020	المصارف الخارجية – عملات اجنبية
97.77%	322,145,000	651,640,000	2021	
**	سنة اساس	44,847,527,260	2017	
-33.15%	-14,865,208,583	29,982,318,677	2018	
26.74%	8,017,520,765	37,999,839,442	2019	
215.71%	81,968,577,227	119,968,416,669	2020	
-62.62%	-75,120,889,409	44,847,527,260	2021	صكوك مقاصة واردة
**	سنة اساس	0	-2017 2018	
100.00%	286,820,000	286,820,000	2019	
-72.76%	-208,695,119	78,124,881	2020	
-137.93%	-107,759,196	-29,634,315	2021	

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.
نتيجة للقيود المتعلقة بجائحة Covid-19، وامتثالاً لمعيار IAS 8 حول الإبلاغ المالي، بلغ حجم النقدية في الخزائن والبنك المركزي والمؤسسات لسنة 2020، مبلغ أكثر من 357 مليار دينار عراقي بزيادة أكثر من 54 مليار دينار، أي زيادة بنسبة 17.84% بعد تحليل ارقام السنة السابقة في الجدول (2)، ففي الجدول (4) قام المصرف بتوجيه الاموال نحو حسابات متعددة (كالتنقد في الخزينة- عملات اجنبية) بزيادة بلغت اكثر من 64 مليار دينار بنسبة زيادة 290.42% مما كان متوقفاً، و (نقد في الصراف الالي) بمبلغ وقدره اكثر من 329 مليار دينار بنسبة زيادة 374.34%، وذلك بحسب رؤية الادارة بأن مثل هذه الانشطة تدر عائداً دورياً، وخصوصاً ان الفترة القادمة لا تبدو واضحة حول انقضاء جائحة (Covid_19)، يمكن الايضاح بأن سياسة المصرف الحالية ستولد غطاءً مالياً لممارسة الانشطة، ففي حين كان متوقفاً لبعض الحسابات أن تنشط لكن على خلاف المتوقع انخفضت بسبب القيود عن الجائحة، إذ قام المصرف بتغيير سياسة الاعتراف لأصوله عبر زيادة بعضها وتقليل بعضها الاخر، مما نتج عن ذلك حدوث انخفاض في حساب (صكوك مقاصة واردة) بمبلغ تعدى 78 مليون دينار أي بانخفاض نسبته 72.76% عند تحليل الارقام المقارنة، بينما ازداد حساب (المصارف الخارجية – عملات اجنبية) بمبلغ تجاوز 119 مليار دينار بنسبة 215.71%، وهكذا لباقي الحسابات ذات الصلة بما يعكس توجهات المصرف في تعظيم الموارد، في سبيل ضمان قدرة المصرف على الاستمرارية. (انتهى المقترح).

2. بند ايداعات الزبائن

يوضح الجدول (5) مقدار التغيير الحاصل على هذا البند خلال السنوات (من 2017 إلى 2021)، وإن الجدول (6) يتضمن الحسابات تحليلية لهذا البند.

الجدول (5) ايداعات الزبائن، مليار دينار.

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	نسبة التغيير
2017	246,005,723,999	2018	238,583,932,240	-3.02%
2018	238,583,932,240	2019	210,962,480,920	-11.58%
2019	210,962,480,920	2020	269,018,347,254	27.52%
2020	269,018,347,254	2021	246,011,272,428	-8.55%

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

يوضح الجدول (5) وجود ارتفاع في حجم ودائع الزبائن سنة 2020 بنسبة 27.52%، خلاف باقي السنوات التي كانت النسبة فيها منخفضة، ويوضح الجدول التالي اسباب التغييرات في النسب لعدد من الحسابات في سنة 2020 في ظل الجائحة.

- الإفصاح

بالنسبة للجدول التالي يكون مقترح الإفصاح أسفل الحسابات التحليلية للبند كالتالي:

الجدول (6) ايداعات الزبائن، مليار دينار.

نسبة تغيير	مقدار التغيير	المبلغ	السنة	الحساب
**	سنة اساس	8,582,340,263	2017	حسابات جارية وتحت الطلب – الافراد
-20.06%	-1,721,566,431	6,860,773,832	2018	
-8.45%	-579,953,784	6,280,820,048	2019	
39.35%	2,471,809,550	8,752,629,598	2020	
-10.395	-909,080,718	7,843,584,880	2021	
**	سنة اساس	12,950,054,264	2017	حسابات جارية وتحت الطلب – عملات اجنبية – شركات
78.49%	10,164,008,669	23,114,062,933	2018	
-0.90%	-207,426,698	22,906,636,235	2019	
تكلمة جدول (6)				
200.94%	46,027,595,714	68,934,231,949	2020	
-44.24%	-30,496,289,189	38,437,942,760	2021	

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

نتيجة للقيود المتعلقة بجائحة (Covid-19)، وامتثالاً لمعيار IAS 8 بلغ الرصيد لسنة 2020، مبلغ أكثر من 269 مليار دينار عراقي زيادة أكثر من 58 مليار دينار بنسبة 27.52% بعد تحليل ارقام السنة السابقة في الجدول (5)، في الجدول (6) قام المصرف باستقطاب الودائع (حسابات جارية وتحت الطلب – الافراد) و (حسابات جارية وتحت الطلب – عملات اجنبية – شركات)، إذ قام بالتركيز على الايداعات ذات العملة الاجنبية، لتشجيع الافراد والشركات على ايداع الأموال، تسعى الادارة للاستفادة من قيام البنك المركزي بتعديل سعر الصرف (من 1190 إلى 1460) لسنة 2020، وهكذا لباقي الحسابات ذات الصلة في ظل جائحة (Covid_19)، وذلك يساعد على الحصول على السيولة الضرورية لممارسة الانشطة المصرفية وتقديم الخدمات، أيضاً تعظيم ارباح المستخدمين في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، وفي ظل أوجه عدم اليقين التي تكتنف الفترة القادمة حول استمرار الحدث، سيقوم المصرف بالتوجه إلى مصادر أخرى للتمويل ذات الفائدة الأقل للفترة القادمة، إلا أنه في الوقت الحاضر سيستمر بسياسته بجذب الاموال، للمحافظة على استمرارية المصرف امثالاً للمعايير الدولية في الإفصاح عن الاستمرارية. (انتهى المقترح).

3. حساب ايرادات وعمولات الائتمان التعهدي

يوضح الجدول (7) مقدار التغيير الحاصل على هذا الحساب خلال السنوات (من 2017 إلى 2021)، والجدول (8) يتضمن الحسابات التحليلية للحساب.

الجدول (7) ايرادات وعمولات الائتمان التعهدي، مليار دينار.

نسبة التغيير	مقدار التغيير	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة
-55.98%	-2,916,794,871	2,294,059,650	2018	5,210,854,521	2017
4.64%	106,419,102	2,400,478,752	2019	2,294,059,650	2018
-3.49%	-83,895,026	2,316,583,726	2020	2,400,478,752	2019
44.63%	1,033,939,522	3,350,523,248	2021	2,316,583,726	2020

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

يتبين من خلال الجدول (7) وجود انخفاض في حجم هذا الحساب لسنة 2020 بنسبة 3.49% - على الرغم من كونه انخفاض بسيط مقارنة بالسنوات الأخرى، ويمكن بيان أسباب هذا التغير من خلال الجدول (8) مع فقرة القياس، يلاحظ التداعيات الواضحة للجائحة في بعض الحسابات في سنة 2020، مما يعزى إلى التوجه في أداء أنشطة معينة تحقق للمصرف إيرادات في أثناء الجائحة بينما لم تحقق أنشطة أخرى ذلك، يظهر ذلك واضحاً على وجه الخصوص في الأنشطة التي تُدار بعملات أجنبية.

أ. القياس

نظراً لأن معيار IFRS 15 يعطي معلومات أكثر إيضاحاً أثناء (Covid_19)، عبر الإبلاغ عن طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل، عدم الاعتراف ببعض الإيرادات عن الاثنا عشر شهراً القادمة، بعد توافر الأدلة الموضوعية على فقدانها، كإشهار إفلاس بعض العملاء مما يبين حجم الإيرادات المتوقع تدفقها، ينبغي قيام الإدارة بتغيير سياساتها المحاسبية عند عودة الأنشطة المختلفة، لكن بوتيرة أقل من العام السابق بسبب الجائحة وتداعياتها المستمرة، حسب ما مبين في الجدول التالي.

الجدول (8) مقترح قياس تقدير (إيرادات وعمليات الائتمان التعهدي) لسنة 2021 مليون دينار.

التفاصيل	2019	2020	نسبة التغير	2021
عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها - عملات أجنبية	648,744,836	102,238,432	-84.24%	375,491,634
نسبة الإيرادات المتوقعة عن السنة السابقة	0	0	0	267.32%
عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها	0	0	0	364,092,331
نسبة الإيرادات المتوقعة عن السنة السابقة	0	0	0	100.00%
فوائد اعتمادات صادرة وحوالاتها - عملات أجنبية	211,610,120	812,765,020	284.09%	512,187,570
نسبة الإيرادات المتوقعة عن السنة السابقة	0	0	-36.98%	-

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

ب. الإفصاح

أما مقترح الإبلاغ المالي يكون عبر إدراج الجدول (8) مع الإفصاح كالتالي: نتيجة انخفاض التدفقات لأكثر من خمسمائة مليون دينار أي بنسبة انخفاض 84.24% - لحساب (عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها - عملات أجنبية) لسنة 2020 عن سابقتها، إلا أنه نتيجة التعافي التدريجي الحاصل في أسواق العمل تتوقع الإدارة عودة التدفقات تدريجياً، بتحقيق نسبة 267.32% لسنة 2021 عن سابقتها 2020، أيضاً تحقق إيراد جديد بنسبة 100.00% لحساب (عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها) فضلاً عن باقي الحسابات. (انتهى المقترح).

بعد مراجعة الجدول (8) الخاص بالقياس ومن ثم الجدول (9)، يمكن عرض مقترح الإفصاح أسفل الحسابات التحليلية للحساب في البيانات المالية كالتالي:

الجدول (9) (إيرادات وعمليات الائتمان التعهدي) مليار دينار.

الحساب	السنة	المبلغ	مقدار التغير	نسبة تغيير
عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها - عملات أجنبية	2017	3,727,038,770	سنة اساس	**
	2018	681,091,703	3,045,947,067	-81.73%
	2019	648,744,836	-32,346,867	-4.75%
	2020	102,238,432	-546,506,404	-84.24%

15.14%	15,478,163	117,716,595	2021	فوائد اعتمادات صادرة وحوالاتها – عملات اجنبية
**	سنة اساس	194,160,328	2017	
-97.47%	-189,250,055	4,910,273	2018	
4,209.54%	206,699,847	211,610,120	2019	
284.09%	601,154,900	812,765,020	2020	
-100.00%	-812,765,020	0	2021	
**	سنة اساس	1,107,931,326	2017	عمولة خطابات الضمان الداخلية
12.88%	142,674,817	1,250,606,143	2018	
-0.14%	-1,807,214	1,248,798,929	2019	
24.97%	311,837,445	1,560,636,374	2020	
-57.16%	-892,061,108	668,575,266	2021	
**	سنة اساس	92,527,593	2017	عمولة خطابات الضمان الخارجية
284.25%	263,006,327	355,533,920	2018	
-99.04%	-352,104,340	3,429,580	2019	
-4,841.11%	-166,029,780	-162,600,200	2020	
105.23%	171,100,320	8,500,120	2021	

الجدول: إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف.

نتيجة للقيود المتعلقة بجائحة Covid-19، وامتثالاً لمعيار IAS 8 بلغ الرصيد لسنة 2020، مبلغ أكثر من 2 مليار دينار عراقي بنقصان أكثر من 83 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض 3.49% بعد تحليل أرقام السنة السابقة، سبب النقصان الحاصل في الإيرادات هو عدم الحصول على التدفقات النقدية من العملاء، نتيجة القيود المفروضة عن (Covid_19)، إذ تراجعت أرصدة الحسابات مثل (عمولة اعتمادات صادرة وحوالاتها- عملات اجنبية، عمولة خطابات الضمان الخارجية)، بينما أزداد بعضها الآخر كحساب (فوائد اعتمادات صادرة وحوالاتها- عملات اجنبية، عمولة خطابات الضمان الداخلية)، نظير قيام المصرف بالاعتماد على منح الاعتمادات المستندي بالعملة الاجنبية، مقابل تقليل عمولات خطابات الضمان بالتالي تراجعت الإيرادات. (انتهى المقترح).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول: الاستنتاجات

1. انعكست جائحة (Covid_19) على موارد الوحدات الاقتصادية لمختلف القطاعات فتكدت لأجل ذلك خسائر كبيرة، بسبب القيود المفروضة من الحكومة بسبب الجائحة، ناهيك عن القيود المفروضة على الإبلاغ المالي والمحددات أيضاً.
2. تسببت جائحة (Covid_19) بفقدان مصرف الاستثمار العراقي عينة الدراسة لموارده الاقتصادية، على الرغم من قيام الادارة بتنويع الاستثمارات في محاولة لتفادي تكبد الخسائر، وبدا ذلك واضحاً من خلال انخفاض حجم الإيرادات الفعلي لسنة 2020.
3. لم يقم المصرف مصرف الاستثمار العراقي عينة الدراسة بالإبلاغ عن الجائحة في بياناته المالية لا في الايضاحات ولا في الملاحظات مع مقدمة تلك البيانات، بل اكتفت الادارة بالإشارة الى الازمة كحدث غير متوقع انعكس على الاقتصاد عموماً والمصرف على وجه الخصوص في تقرير مجلس الادارة.
4. تسبب عدم الإبلاغ عن الجائحة على وفق معيار IAS 8 بعدم منح المعلومات ذات الصلة باحتياجات المستخدمين، شفافية أكبر تسمح بفهم أسباب التغيرات الحاصلة على قيم البنود.

5. عدم بيان أسباب حدوث التغييرات الجوهرية في البيانات المالية أمام المستخدمين، لن ينفذ المستخدمين عند قراءة ارقام الكشوفات أو الملاحظات، بما يصوب القرارات المستقبلية بشأن التدفقات المتوقعة، إضافة الى ذلك عدم امكانية معرفة قدرة المصرف على الاستمرارية، في سداد التزاماته الطارئة مع استحقاقات إطلاق الارباح للمستخدمين بالوقت نفسه.

المطلب الثاني: التوصيات

1. ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار التصرفات الاقتصادية الرشيدة في موارد الوحدة، بما يحقق العوائد المرغوبة لتجاوز القيود الحكومية وقيود الإبلاغ المالي ومعالجة المحددات، مع الإفصاح عن تلك التصرفات أمام المستخدمين لبيان أسباب توجيه الموارد نحو أنشطة معينة دون غيرها.
2. من الافضل قيام إدارة المصرف عينة الدراسة بالإبلاغ عن قدرته على الاستمرارية من خلال إجراء التقييمات الدورية، من ثم الإفصاح في البيانات المالية عما ستؤول اليه الموارد الاقتصادية في ظل الجائحة، مع اهمية تطبيق نموذج خسائر التدني على وفق معيار IAS 8.
3. ينبغي على إدارة المصرف القيام بالإبلاغ عبر الإفصاح عن البنود التي خضعت للتغيير بسبب الجائحة، على أن يكون ذلك ضمن الايضاحات بعد الحسابات الفرعية للبنود، أو الملاحظات في مقدمة البيانات المالية، لتسوية اسباب التغييرات للبنود بما يحقق صدق التمثيل للحدث للإيفاء بمتطلبات معيار IAS 8.
4. ينبغي ذكر معيار IAS 8 بشكل صريح في البيانات المالية، دون الاكتفاء بذكر السياسات المطبقة عند بيان السياسات والتقديرات المحاسبية، للاستفادة من ذلك في تفسير قيم البنود الظاهرة في البيانات المالية، مع آليات اعتماد السياسات والتقديرات المحاسبية.

قائمة المراجع

اولا. المصادر العربية

01. ابو عرقوب، ابراهيم احمد، (2020)، "دور العلاقات العامة في ادارة الازمات". مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد 2.
02. الباز، عبد العزيز، منصور، طارق، رضا، طارق و شوبرت، يورغ، (2020)، "اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي واعادة تشغيل الانشطة الاقتصادية". متوافر على: <https://www.mckinsey.com>
03. البلداوي، شاكور عبد الكريم و خلف، حسنين سعد، (2018)، "تقييم الإبلاغ المالي لمرحلة البحث والاستكشاف في ظل النظام المحاسبي الموحد استنادا الى المعيار الدولي (IFRS 6)- بحث تطبيقي على شركة الاستكشافات النفطية / ش.ع". مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 2، العدد 2.
04. الغرباوي، شهدان عادل عبد اللطيف، (2020)، "الشركات المساهمة في اطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية". دار الفكر الجامعي.
05. النجار، محمد طلعت محمد، (2021)، "أثر الإفصاح الطوعي في تحسين جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 2019-2014". المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الاولى.
06. النجار، عماد غفوري عبود و مكي، سجاد عبد المجيد، (2020)، "توقيت الإبلاغ المالي وتأثره بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة- دراسة تطبيقية على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية / ISSN: 1999-558X / ISSN Online 2707-4560 / العدد: 2020-35.

07. احمد، حيدر كاظم، (2022)، "قياس مخاطر الاعمال التي تواجه الشركات المدرجة في سوق العراق للوراق المالية". مجلة مركز دراسات الكوفة- جامعة الكوفة، مجلد 1 عدد 66.
08. الحاج، نور الدائم الطيب يوسف، (2020)، "أثر جائحة كورونا(كوفيد-19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 2.
09. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA، 2018)، "التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)". الصفحة 9. متوافر على:
<https://socpa.org.sa/SOCPA/files/d1/d120821e-7dbf-4a73-8fed-f82d786ca38b.pdf>
10. خضير، وميض عبد الزهرة، (2021)، "ادارة الازمات والمهارات المطلوبة". جامعة البصرة، مركز التطوير والتعليم المستمر. متوافر على: <https://contin.uobasrah.edu.iq/news/9554>
11. موالدي، نور الدين نذير، (2018)، "أثر السياسات المحاسبية والتقديرات على ربحية البنوك السورية الخاصة (دراسة تحليلية)"، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة دمشق- كلية الاقتصاد.
12. العادلي، مرفت على محمود، (2017)، "منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبنى معايير التقرير المالي الدولية IFRS- على خطر المعلومات المحاسبية وإنعكاسه على قرار الاستثمار". المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الازهر، العدد 18.
13. المالكي، معتز كاظم، (2021)، "دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)". المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 21.
14. جراح، نعيم صباح و الطويهر، سجاد طاهر خلف، (2021)، "تأثير ممارسة ادارة الارباح في القيمة السوقية للاسهام العادية- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة". المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد 11، العدد 3.
15. حسن، حسن محمد فريد و يعقوب، فيحاء عبد الله، (2019)، "التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات عرض القوائم المالية في ظل المعيار الدولي (IFRS-15) الايراد من العقود مع العملاء- بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية". مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
16. دنون، مروان عبد المالك، (2018)، "هل نجح الاقتصاد الماليزي في مواجهة الازمات العالمية". مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 120.
- ثانياً. المصادر الاجنبية

01. Accounting Tools, (2022), "IFRS definition" <date of visit: 18 July 2022, 10:24 P.M. Available on: <https://www.accountingtools.com/articles/what-is-ifrs.html>.

02. Alasbahi, A. H. M. A. & P.Yadapadithaya, S., (2021), "Qualitative characteristics as a reliable tool for assessing the quality of accounting information: an overview study". International Journal of Research– Granthaalayah. Available on: <https://www.granthaalayahpublication.org/journals/index.php/granthaalayah/article/view/3>

938/3965 .

03. Kieso, D. E., Weygandt, J. J. & Warfield, T. D., (2020), "Intermediate Accounting IFRS 4th". ISBN 10: 1119607515.

04. Alasbahi, A. H. M. A. & P.Yadapadithaya, S., (2021), "Qualitative characteristics as a reliable tool for assessing the quality of accounting information: an overview study". International Journal of Research– Granthaalayah. Available on:
<https://www.granthaalayahpublication.org/journals/index.php/granthaalayah/article/view/3938/3965> .

05. IAS 8, "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors".

06. EY, (2021), "Accounting considerations of the coronavirus pandemic" Available on:
https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/accounting-considerations-of-the-coronavirus-pandemic-updated-april-2021 .

07. McKibbin, W. & Fernando, R., (2020), "The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios". The Australian National University- Crawford School of Public Policy, ISSN 2206-0332, cama.admin@anu.edu.au, (CAMA) Working Paper No. 19/2020. P. 1-26.

08. Pinello, A., Puschaver, L. & Volkan, A., (2020) , "The relationship between critical audit matters". The Institute for Business and Finance Research, Vol. 12, No. 1.

09. IFRSs, "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors". Historical summary. Available on: <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias8> .

10. Wu, J. S. & Zhang, I. X., (2017), "Mandatory IFRS Adoption and the Role of Accounting Earnings in CEO